مجموعة من النساء الدانمركيات يمارسن التمارين الرياضية المائية.

حياة رغيدة

دروس من ثلاثة بلدان من أجل حياة أكثر صحة وسعادة

أناليزا بالا وآدم بيسودي وآنا جاكويري

تبرز الدانمرك وكوستاريكا ونيوزيلندا باعتبارها ثلاثة بلدان تنحو منحى سليما فيما يتعلق بالحفاظ على صحة مواطنيها وسعادتهم.

وتشير دراسات الحالة إلى أن إتاحة الخدمات بفعالية في المجتمعات المحلية، وإرساء الثقة المجتمعية، ومراعاة رفاهية المواطنين على مستوى السياسات العليا جميعها عوامل ذات دور مهم في هذا الصدد.

وقد تعلمنا من تجربة العيش وسط مشاعر الإحباط واليأس الناجمة عن الجائحة العالمية أن السعادة كما نعرفها بمختلف أشكالها تمثل عاملا مهما في آلية عمل المجتمعات.

ويقول جيفري ساكس، الاقتصادي بجامعة كولومبيا الذي يشارك في تأليف تقرير السعادة العالمي السنوي الذي يصنف البلدان بناء على مجموعة من مسوح تقييم المعيشة، «أتفق مع أرسطو في هذه الرؤية. فالسعادة، أو حياة الرفاهية — أو «يودايمونيا» في اللغة اليونانية — هي «الخير الأسمى». والسعادة لا تعني المتعة أو مشاعر الشغف والحماس، بل الحياة الرغيدة».

الدانمرك: مسألة ثقة

أجرت كورديليا شيسنوت وفق حساباتها ما لا يقل عن ٣٢ اختبارا للكشف عن الإصابة بفيروس كوفيد. فقد كان لزاما عليها تقديم اختبار سلبي يثبت خلوها من الفيروس كلما أرادت ممارسة هوايتها الجانبية في لعب كرة الريشة بعد أن ألغت الدانمرك حالة الإغلاق.

وتقول إن الاختبارات، وهي مجانية ويمكن تحديد موعد لإجرائها بسهولة، كانت ثمنا زهيدا لضمان سلامة الآخرين والحفاظ خصوصا على قدر ضئيل من السعادة خلال الجائحة. وهو ما يعد أيضا، إلى حد كبير، مثالا على نظرة العديدين في الدانمرك لأفعالهم باعتبارها جزءا من عمل جماعي.

ويكتسب مفهوم الثقة المجتمعية أهمية كبيرة في الدانمرك، سواء كانت بدافع المصلحة الذاتية المستنيرة أو شعور مطلق بالإيثار. فالمواطنون يثقون في أن الحكومة ستصدر سياسات تراعي مصلحة الشعب. والحكومة، من جانبها، تثق في أن المواطنين سيحافظون على النسيج الاجتماعي. وأفراد الشعب يثقون في أن أقرانهم من المواطنين الدانمركيين سيؤدون واجبهم تجاه المصلحة العامة. وقد تجلت هذه الظاهرة بوضوح خلال الجائحة، وأدت إلى نجاح باهر في جهود القضاء على الفيروس بتكلفة بشرية منخفضة نسبيا.

وتقول شيسنوت، وهي دانمركية تبلغ من العمر ٣٦ عاما وتعمل مستشارا بشأن قضايا اللاجئين، «كل ما في الأمر أنني أرغب في الحفاظ على سلامتي، وهو ما يتطلب أن يلتزم الجميع بنفس القواعد وأن نثق في عدم حدوث أي تجاوزات من جانب الحكومة».

وغالبا ما يشير الباحثون إلى الثقة باعتبارها السمة الثقافية الأهم على الإطلاق التي تفسر بقاء الدانمرك

الصورة: صوفيا باسك

عائلة دانمركية في أحد الأماكن المخصصة لإجراء اختبارات كوفيد-١٩.

على قمة مختلف مؤشرات السعادة والرضا. وتنبع الثقة المجتمعية من نظام الرعاية الاجتماعية القوي في البلاد الذي يوفر إعانات بطالة سخية، ورعاية صحية وتعليما عاليا بالمجان، ودعما كبيرا على خدمات رعاية الأطفال.

ويقول كريستيان يورنسكوف، أستاذ الاقتصاد بجامعة آرهوس بالدانمرك، «عندما تقدم الحكومة جميع أشكال الدعم الاجتماعي تلك، فإنها تعيد في الأساس توزيع أموال طائلة على الغرباء، ونعلم أن الشعب لن يصوت لنظام كهذا ما لم يكن لديه ولو قدر من الثقة في الغرباء».

وقد نشر يورنسكوف مؤخرا كتابا بعنوان «السعادة في عالم الشمال الأوروبي» (*Happiness in the Nordic World*)، ويقول إن الثقة من السمات الثقافية التي تكاد تنفرد بها المجتمعات في الدانمرك وغيرها من بلدان الشمال الأوروبي. ولكنه يشير إلى أن نظام الرعاية الاجتماعية الموسع ليس بالضرورة هو ما يجعل الشعب الدانمركي راضيا أو سعيدا، وأن السبب في ذلك هو مزيج من الثقة والتسامح وقوة المؤسسات وتاريخ التنمية الاقتصادية الطويل وصلابة النظام الديمقراطي.

وفي واحدة على الأقل من مدن الدانمرك، استخدم المسؤولون السعادة كأحد المقاييس التي استندت إليها خطط عملهم. ففي دراغور، وهي إحدى مدن الصيد الساحرة التي تقع بالقرب من العاصمة كوبنهاغن، أجرى مجلس المدينة مسحا على المقيمين عام ٢٠١٤ واتخذ عددا من الإجراءات بناء على نتائجه.

ويقول إيك دال بيدستراب، الذي كان يشغل منصب عمدة المدينة آنذاك، «أردنا التعرف على أولويات مجتمعنا، وأحلامه، وببساطة ما الذي يسبب له السعادة».

وخلصت الدراسة التي تم إجراؤها بالاشتراك مع معهد بحوث السعادة الذي يقع مقره بالدانمرك إلى أن مواطني المدينة أرادوا توافر بنية تحتية أفضل لقضاء أوقات فراغهم. ونتج عن البحث إنشاء مركز سباحة مغلق جديد، وإجراء التحسينات على المرافق الرياضية بالمدينة، وتصميم المزيد من البرامج لكبار السن، وتطوير الأماكن العامة في وسط المدينة وميناءها التاريخيين.

ويقول بيدستراب، الذي يرأس حاليا اتحاد «كريفا» العمالي في الدانمرك، «يتعلق الأمر إلى حد كبير بالتوازن بين الحياة والعمل. فالعمل يمثل لنا أهمية كبيرة، ولكننا نولي أوقات الفراغ نفس القدر من الأهمية. ومن أهم أولويات القيادات المحلية التأكد من توافر مرافق وإمكانات جيدة تتيح للمواطنين قضاء أوقات فراغهم».

وانعدام الفساد من العوامل المهمة أيضا في تعزيز الثقة.

فيقول موغينز ليكيتوفت، عضو البرلمان الدانمركي الذي أشرف خلال التسعينات على مجموعة من الإصلاحات الكبرى في سوق العمل والضرائب باعتباره وزير المالية الأطول خدمة في تاريخ البلاد، «لا يوجد لدينا نظام سياسي فاسد. ومعظم أفراد الشعب يثقون في النظام السياسي».

ويضيف قائلا إن الجزء الأكبر من الشعب يقبل بمعدلات الضريبة المرتفعة بسبب انعدام الفساد، وتوافق الآراء الذي تحقق للدانمرك منذ زمن بعيد (إذ لا توجد أغلبية لأي من الأحزاب منذ أوائل العقد الأول من القرن العشرين)، وكفاءة الخدمات الحكومية بوجه عام.

ويقول ليكيتوفت «ثمة اتفاق أيضا على أن الخدمات التي تقدمها الحكومة في مجالات التعليم ورعاية الأطفال وكبار السن والصحة تساهم إما في كفاءة مجتمع الأعمال أو كفاءة سوق العمل».

غير أن النظام يواجه تحديات أيضا. ويقر ليكيتوفت بأن الصعوبات في دمج المهاجرين واللاجئين في سوق

الصورة: صوفيا بابك

العمل والتصورات بشأن الضغوط التي قد يواجهها نظام الرعاية الاجتماعية كانت بمثابة ذريعة لتخفيض المزايا الاجتماعية. وبالرغم من المبادرات التي أطلقتها الحكومة للتصدي لهذه التحديات، أدى الجدال الناتج حول قضية الهجرة إلى تراجع الثقة في بعض أركان المجتمع.

ولكن البلاد ظلت متحدة خلال الجائحة، وحالت سياسات احتواء الفيروس دون تسييس الأوضاع على غرار ما حدث في العديد من البلدان الديمقراطية.

وقاد مايكل بانغ بيترسن، أستاذ العلوم السياسية بجامعة آرهوس، مشروعا يقوم على البيانات بهدف دراسة تعامل البلدان الديمقراطية مع الجائحة واستجابتها لها. وأجرى المشروع مسحا على أكثر من ٤٠٠ ألف شخص في الدانمرك وسبعة بلدان أخرى. وأثبت أن الثقة الكبيرة والمستمرة في السلطات الصحية الدانمركية كانت من أهم أسباب نجاح الدانمرك. فحتى نهاية أكتوبر، حصل أكثر من ٧٥٪ من المواطنين المستحقين على جرعة كاملة من اللقاح. وفي ذروة الجائحة، أجرى ما يزيد على ٦٠٪ من السكان البالغين اختبارات أسبوعية للكشف عن الإصابة بالفيروس.

ويقول بيترسن «شعرت بالقلق إلى حد ما إبان تنفيذ نظام الاختبارات. فهل سيعتبره أفراد الشعب تعديا على حقوقهم؟ ولكنهم كانوا يقومون بالأمر من أجل بعضهم البعض. هكذا رأوه. فقد أجروا هذه الاختبارات ليس إذعانا لتعليمات الدولة بل لحماية الآخرين من أجل عودة الحياة إلى طبيعتها سريعا».

وقد ساهمت تجربة الجائحة في تعزيز الثقة الكبيرة في البلاد بوجه عام، سواء من جانب المواطنين الذي يثقون في حكومتهم (حيث خلص المسح إلى أن أكثر من ٩٠٪ من الدانمركيين يثقون في السلطات الصحية الوطنية) أو العكس.

ويضيف بيترسن قائلا «هناك شواهد متزايدة على وجود علاقة قوية بين عمل المؤسسات السياسية والثقة المجتمعية. فالمواطنون يثقون أساسا في بعضهم البعض عندما يشعرون أن المؤسسات السياسية ستقف إلى جانبهم في أوقات الأزمات».

كوستاريكا: حياة نقية

«بورا فيدا» أو الحياة النقية هي عبارة غالبا ما ستسمعها في كوستاريكا. وهي تمثل نمط الحياة الهادئ الذي يُعرف به هذا البلد وتعكس السبب وراء السعادة التي يشعر بها مواطنوه.

ويقول لويس ألبرتو فاسكيز كاسترو، عضو الكونغرس السابق عن مقاطعة ليمون في كوستاريكا، «إذا كنت تتمتع بالصحة ولديك عمل وتستطيع قضاء الوقت مع أصدقائك وعائلتك، فأنت إذن تحيا «حياة نقية».

وحسب تقرير السعادة العالمي لعام ٢٠٢١، تأتي كوستاريكا في المرتبة رقم ١٦ بين الأماكن الأكثر سعادة على الإطلاق على وجه الأرض. وبخلاف الجمهورية التشيكية، تعد كوستاريكا اقتصاد السوق الصاعدة الوحيد المصنف ضمن أسعد عشرين بلدا. وهو قدر كبير من السعادة لكل دولار من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لبلد متوسط الدخل.

ويعزو ماريانو روجاس، أحد خبراء الاقتصاد في كوستاريكا، مستوى الرفاهية المرتفع الذي تحظى به البلاد إلى قوة العلاقات الاجتماعية والحس المجتمعي. «فالأشخاص ودودون، ووتيرة الحياة أبطأ. والمجتمع ليس مجتمعا تنافسيا يحاول فيه الجميع صعود السلم الوظيفي».

وتتمتع كوستاريكا أيضا بنظام رعاية اجتماعية قوي. فالمواطنون يحصلون على تعليم مجاني ومعاشات تقاعدية مضمونة من الدولة. وهي البلد الوحيد في أمريكا الوسطى الذي يحصل ١٠٠٪ من سكانه على الكهرباء ومصدر لمياه الشرب.

وهي أيضا أحد البلدان القليلة في المنطقة التي تقدم تغطية صحية شاملة.

وتولي كوستاريكا الأولوية للصحة العامة منذ عقود بعيدة، حيث تضخ استثمارات ضخمة لاستهداف مسببات الوفاة والإعاقة التي يسهل الوقاية منها. وخلال السبعينات، تجاوز حجم الإنفاق الوطني على الصحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي مستواه في بعض الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك المملكة المتحدة.

وقد أتت هذه الاستثمارات ثمارها. فمع بداية عام ١٩٨٥، كان العمر المتوقع في كوستاريكا هو الأطول على الإطلاق في أمريكا اللاتينية ومماثلا لمستواه في الولايات المتحدة. وتراجعت معدلات وفاة الأطفال من حوالي ٧٤ حالة وفاة بين كل ألف طفل عام ١٩٧٠ إلى ١٧ مع بداية عام ١٩٨٩.

غير أن نموذج الرعاية الصحية الأولية هو ما يميز كوستاريكا عن غيرها.

وقد تم تنفيذ النموذج خلال التسعينات استنادا إلى عقود من الخبرة مع البرامج الصحية في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية، وساهم في تغيير ثقافة تقديم خدمات الرعاية في كوستاريكا. وتقول ماريا ديل روسيو ساينز مادريغال، وزيرة الصحة السابقة في كوستاريكا، «يضمن هذا النموذج وصول خدمات الرعاية الصحية إلى المجتمعات المحلية».

فكل مواطن في كوستاريكا يخصص له فريق محلي من الأطباء والممرضين والطواقم الصحية المحلية لتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية. ويقوم الطاقم الصحي بزيارة جميع الأسر في المنطقة التابع لها سنويا لتقييم الاحتياجات. ويتم جمع البيانات واستخدامها جنبا إلى جنب مع السجلات الصحية الإلكترونية لتحديد الأهداف ومتابعة التقدم المحرز وتوجيه الموارد إلى المناطق الأعلى خطرا.

وعندما أُستحدث النظام للمرة الأولى، كان يتم إرسال الفرق الطبية إلى المناطق الريفية الأقل استفادة من

الخدمات الطبية قبل أن يتم التوسع إلى المراكز الحضرية. وتقول ساينز مادريغال «سمح ذلك لكوستاريكا ببناء نظام معلومات قوي حول محددات الصحة — والأوضاع المعيشية للسكان. والأمر يتجاوز مجرد التعامل مع الأمراض. فالاستثمارات الصحية تعمل في البداية على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان وجودة حياتهم. وتلك رؤية شاملة للغاية حول ماهية الصحة والسلامة».

وتشير الشواهد إلى نجاح النموذج. فقد حقق نتائج صحية باهرة، حيث ازداد العمر المتوقع من ٧٥ عاما في ١٩٩٠ إلى ٨٠ عاما (أي أعلى كثيرا مقارنة بالولايات المتحدة)، بالرغم من أن حجم الإنفاق الحالي على الرعاية الصحية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي أقل من المتوسط العالمي (٧,٣٪ مقابل ١٠٪ عام ٢٠١٧).

ويؤمن روجاس بجدوى الرعاية الأولية. «فالأشخاص السعداء يعيشون حياة أطول. وسيمكن بالتالي تخفيض حجم الإنفاق. وكما أن الصحة من أسباب السعادة، فإن السعادة أيضا من أسباب الصحة».

أيهما يتحقق أولا إذن — السعادة أم الصحة؟ تعتقد ساينز مادريغال أنه من الخطأ طرح هذا السؤال.

وتضيف قائلة «لدينا في كوستاريكا ما نسميه بالعقد الاجتماعي. فأي حكومة تصل إلى سدة الحكم عليها أن تبني على ما حققته الحكومة السابقة أيا كانت توجهاتها. والخطأ الذي نرتكبه مرارا هو قولنا إن جميع ما فعلته الحكومة السابقة لا جدوى منه. فعادة ما يكون الإحلال أعلى تكلفة من البناء على ما هو موجود بالفعل. وإن كان الأمر يتطلب رؤية طويلة الأمد وإرادة سياسية».

لقد شهد التاريخ الديمقراطي الطويل لكوستاريكا قادة وضعوا الرعاية الاجتماعية ضمن الأولويات الحكومية. ففي عام ١٨٦٩، أصبحت كوستاريكا من أوائل البلدان على مستوى العالم التي جعلت التعليم المدرسي الابتدائي مجانيا وإلزاميا. وترى كريستينا إغوزابيل، أستاذة العلوم السياسية، أن «كوستاريكا دائما ما كانت تتمتع بنخبة مستنيرة».

وتضيف قائلة «كانت النخبة في كوستاريكا لديها من الحكمة ما جعلها تحافظ على مستوى محدد من الرعاية الاجتماعية في حربها الضارية على الفقر. ورغم اتساع فجوة عدم المساواة في الدخل، تراجعت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع — حتى وقعت أزمة كوفيد-١٩. وهذا الإحساس بالأمن والتمكين والمساواة مهم للغاية».

ولكن كيف تحقق للنخبة هذا القدر من الحكمة؟ تقول إغوزابيل «إن المصلحة الذاتية من دوافع التنوير. فخلال السبعينات، شهد البلد أعلى معدلات إزالة الغابات في أمريكا اللاتينية. وتمثل المياه المصدر الأول للطاقة في كوستاريكا، ولكن السدود كانت توشك على الجفاف. لذلك عدلت الحكومة مسارها، لأنها لو لم تفعل لكانت البلاد قد خسرت مصدر طاقتها». واليوم، أصبحت كوستاريكا من البلدان الرائدة على مستوى العالم في مجال الحفاظ على البيئة. وتضيف إغوزابيل قائلة «كلما حافظت على البيئة، تزداد فرص العمل».

الصورة: ALLAN SALAS

مواطن ريفي يقوم بالنحت على الخشب في كوستاريكا.

ويبدو أن للسعادة أسبابا كثيرة في كوستاريكا، وليس سببا واحدا.

ويؤكد كاسترو، عضو الكونغرس السابق، على ذلك قائلا «كل مواطن في كوستاريكا يضمن قبل مولده الحصول على الحياة والتعليم والغذاء والضمان الاجتماعي، ولن يعرف الحرب إلا من خلال الأفلام ... وهذا هو المفهوم الحقيقي للحياة النقية!»

نيوزيلاندا: تحول إيجابي في سعر مسار الحوار حول الرعاية الاجتماعية

في عام ٢٠١٩، كشفت الحكومة العمالية في نيوزيلندا بقيادة رئيسة الوزراء جاسيندا أرديرن النقاب عن موازنة تهدف إلى التصدي لبعض التحديات طويلة الأمد التي تواجهها البلاد على صعيد العنف الأسري وفقر الأطفال والإسكان.

وتولي ميزانية الرفاهية لعام ٢٠١٩، كما يُطلق عليها، الأولوية لخمسة مجالات رئيسية، وهي الصحة النفسية، ورفاهية الأطفال، ودعم مطامح شعوب الماوري والباسيفيكا، وبناء أمة منتجة، والتحول الاقتصادي. ورصدت الميزانية عدة مليارات لخدمات الصحة النفسية وفقر الأطفال، فضلا عن ضخ استثمارات غير مسبوقة في مجموعة من التدابير الهادفة إلى التصدي للعنف الأسري.

وحققت نيوزيلندا التي يبلغ عدد سكانها ٥ ملايين نسمة مستويات جيدة من الأداء في العديد من مقاييس الرفاهية

الريف في كوستاريكا.

مقارنة بمعظم البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولكنها من بين الأسوأ أيضا من حيث مستويات العنف الأسري والجنسي، كما تعد ظاهرة فقر الأطفال من التحديات التي تواجه البلاد. فحسب وكالة الإحصاءات في نيوزيلندا، بلغ عدد الأطفال الفقراء حوالي ٢١٠٥٠٠ طفل (١٨,٤٪) عام ٢٠٢٠.

وفي نيوزيلندا، يتمثل أحد الجوانب الأساسية لنهج الرعاية الاجتماعية في الإقرار بضرورة مراعاة جميع جوانب المعيشة الكريمة من خلال رؤية شاملة، بداية من توفير خدمات الرعاية الصحية والتعليم وحتى تعزيز الشعور بالترابط المجتمعي.

ويقول غيرول كاراكا أوغلو، كبير الاقتصاديين السابق بوزارة الخزانة في نيوزيلندا الذي يشغل حاليا منصب عميد كلية الدراسات الحكومية بجامعة فيكتوريا في ويلينغتون، وهو أيضا مؤلف كتاب بعنوان *Love you: Public Policy for Intergenerational Wellbeing*، «الجيد في الأمر أن مسار الحوار قد اختلف بالفعل».

«فقد أصبحنا ندرك في الوقت الحالي أن علينا الاهتمام بجوانب أخرى بخلاف الدخل. وهو ما أخذته نيوزيلندا على محمل الجد، وميزانية ٢٠١٩ خير مثال على ذلك».

فقد كانت هذه الميزانية بمثابة إقرار بالرابط بين الصحة والاقتصاد. وهي خطوة إيجابية في رأي كيرك هوب، الرئيس التنفيذي لجمعية الأعمال في نيوزيلندا (*BusinessNZ*).

ويضيف قائلا «ويجري حاليا ضخ العديد من الاستثمارات في النظام الصحي. ويجب أن يكون لهذه الاستثمارات مردود إيجابي، ولا سيما أن الرفاهية عامل أساسي بالنسبة لأنشطة الأعمال. فالعمالة التي لا تتوافر لها أسباب الرفاهية لن تحقق إنتاجية كبيرة».

وفي الوقت نفسه، يشير عدد من الخبراء إلى الحاجة إلى المزيد من العمل لقياس النتائج وتمكين المجتمعات المحلية.

ويقول كاراكا أوغلو «من الضروري للغاية أن نعمل بشكل متواصل من أجل تحقيق مستوى الرفاهية المرجو — والتحول الأهم على الإطلاق الذي طرأ في هذا الصدد هو أننا أصبحنا نرى ضرورة إفساح مجال أكبر للمجتمعات المحلية للتعبير عن آرائها وتوجيه المزيد من الموارد لها من أجل إحداث التغير المنشود».

«فالقضايا التي نتعامل معها لن يتسنى حلها على المستوى المركزي — الذي يتعين أن يكون دوره في هذه الحالة هو الاستماع والدعم».

ويعني التحول إلى نهج أكثر شمولا تغيير منظور الحكومة بشأن التعامل مع هذه القضايا وكيفية قياس النتائج. ويقول دومينيك ستيفينز، كبير الاقتصاديين الحالي في وزارة الخزانة، إنه يتعين بذل الكثير من الجهد في هذا الصدد، وهو ما يستغرق وقتا طويلا.

ويضيف «ونفكر حاليا في كيفية تحقيق نتائج أفضل للمواطنين من منظور أكثر شمولا. ولكننا نواصل العمل في الوقت نفسه على تعزيز مفهومنا عن الرفاهية. وهي معادلة صعبة».

وتقول إميلي مايسون، التي عملت لعشرين عاما في مجال السياسات الاجتماعية وتدير حاليا شركة فرانك أدفايس، وهي شركة استشارية في ويلينغتون، إن أدوات القياس متاحة، ولكن الحكومة لا تستغلها.

الصورة: ALLAN SALAS

أحد ملاعب الأطفال في ويلينغتون بنيوزيلندا.

الصورة: JENNY TREVELYAN

وتضيف «فرغم صحة مفهومنا عن الرفاهية، نجد أننا في حاجة إلى مقاييس وبنية تحتية لصنع القرارات لضمان النجاح. وعلينا أن نستفيد من الحكمة المكتسبة من المجتمعات المحلية والأحداث السابقة وربطها بمقاييس البيانات من خلال دراسة الأفراد على مدار حياتهم. فالرفاهية مسألة فردية في الأساس».

«ولدينا بالفعل القدرة الإحصائية، وإن كنا لم نستغلها بالكامل».

وتضمنت الميزانية من بين جملة أمور استثمارا بقيمة ١,٩ مليار دولار نيوزيلندي في الصحة النفسية، مع التركيز بوجه خاص على الحد من فقر الأطفال، وهو من المجالات القريبة إلى قلب رئيسة الوزراء.

ويقول شون روبنسون، رئيس جمعية الصحة النفسية في نيوزيلندا، إنه يتحتم علينا أن نبذل جهدا أكبر كثيرا لتحقيق التحسن اللازم في أوضاع الصحة النفسية. وتعكف الحكومة حاليا على اتخاذ خطوات إيجابية، بما في ذلك تقديم خدمات الدعم المبكر للصحة النفسية في عيادات ممارسي العموم والمراكز المجتمعية.

ويضيف قائلا «لكننا نغفل عن منح المواطنين الأدوات اللازمة للاهتمام برفاهيتهم ورفاهية المحيطين بهم»، مشيرا إلى أن إحدى استراتيجيات الصحة النفسية المعلنة في الآونة الأخيرة والتي تغطي عشر سنوات تقر بهذا الأمر وتعد خطوة في الاتجاه الصحيح.

وبينما يشير البعض إلى أن نتائج ميزانية الرفاهية لم تتضح بعد، فإنهم يقرون أيضا بتأثير الجائحة.

ويقول كاراكا أوغلو «حددت الحكومة أهدافا متسقة بدءا من ميزانية عام ٢٠١٩ وما بعدها، بالرغم من التحديات الجسيمة التي واجهتها نتيجة جائحة كوفيد-١٩».

وتقول ماري براون، مديرة وحدة رفاهية الأطفال في دائرة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، تطلبت الجائحة «بذل المزيد من الجهود ... وقد تضمنت استراتيجية رفاهية الأطفال والشباب تركيزا قويا بالفعل على الاستجابة المشتركة من أجل تحسين رفاهية الأطفال والشباب الأكثر احتياجا. ومع ظهور الجائحة، كان علينا مضاعفة الجهود».

وتشير براون إلى أن الاستراتيجية التي تم إطلاقها في أغسطس ٢٠١٩ تتضمن مفاهيم مشتركة حول الرغبات والاحتياجات التي يتطلبها الشباب النيوزلندي من أجل تعزيز شعورهم بالرفاهية، والجهود الحكومية، والأدوار الممكنة للأطراف الأخرى.

وتقول إن الاستجابة المحلية للجائحة أثبتت مواطن القوة التي تتمتع بها المجتمعات المحلية — والتي ينبغي أن تستغلها الحكومة.

وتضيف «لقد اعتدنا في السابق تصميم العديد من المبادرات على المستوى المركزي. ويوجد في الوقت الحالي اتجاه متزايد نحو توزيع الموارد وتفويض سلطات صنع القرار، وإشراك الأسر والأطراف المعنية على مستوى المجتمعات المحلية في عملية التصميم، وتوفير الموارد لمقدمي الخدمات من قبائل الماوري وغيرهم لوضع الحلول الملائمة لمجتمعاتهم المحلية».

واختتمت قائلة «ولا يزال العمل مستمرا من أجل تحقيق هذا الهدف، ولكننا حتما على الطريق الصحيح». FD

أعد التقرير **أناليزا بالا وآدم بيسودي وآنا جاكويري**.